جزار ايلول، حدود الشرعية الفلسطينية التي سطرتها البندقية الفلسطينية ودماء الشهداء، وتجاوز مع لجنته المركزية وازلامه ومحاسيبه، القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، ممثلة برئيسها الشرعي المناضل خالد الفاهوم» (**الطلائع**، دمشق، ١٢/٤/١٩٨٤).

موقف التحالف الديمقراطي

اما موقف اطراف التحالف الديمقراطي من انعقاد المجلس، ونتائجه، فقد تباينت، وبوضوح، عن الموقف الذى اتخذته اطراف التحالف الوطني. وقد تبلور هذا الموقف بالبيان السياسي الصادر عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والمتضمن حرص الجبهة الديمقراطية، رغم امتناعها عن المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني، على متابعة النضال، جنبا الى جنب مع القوى الفلسطينية الاخرى، من اجل المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية، كاطار عريض لوحدة الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وصيانة الخط الوطني، وتكريس المنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني. ودعا بيان الجبهة الديمقراطية كافة فصائل الثورة والفعاليات والشخصيات الوطنية الى «ان تصب اهتمامها وجهودها على المخاطر الكبيرة والاساسية التى تواجه الثورة و م.ت.ف.، والمتمثلة في محاولات الجذب المستمرة باتجاه المبادرة السياسية التى اطلقها الملك حسين في الجلسة الافتتاحية للمجلس، هذه المبادرة التى رفضتها الجبهة الديمقراطية، والقوى الأوسع من شعبنا، لما تحمله من مخاطر جدية على وحدانية تمثيل م.ت.ف. لشعبنا وحقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير» (**الحرية**، نيقوسيا، ٢/١٢/١٩٨٤).

وتمثل موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تصريحات الامين العام للجبهة، جورج حبش، المتركزة في النقاط التالية:

«ان انعقاد المجلس الوطني في عمان هو أمر خطير، لانه يعني الاعلان من قبل ياسر عرفات، بشكل مباشر، عن انه يسير في طريق التحالف مع نظام كامب ديفيد والنظام الاردني، وفي نفس الوقت معاداة سوريا. وهذا دليل آخر يريد عرفات، من خلاله، أن يقول لاميركا انه معها، ويريد ان يسير في طريقها حتى وان لم تفتح هي الباب امامه بشكل مباشر. وانه يقول، من خلال تحالفه مع الاردن، انه مع الامبريالية الاميركية بشكل غير مباشر.

«ان الحلف الذي يمكن ان يقدم لنا شيئا، هو الحلف الذي يتم مع الانظمة الوطنية العربية، بما فيها اليمن الديمقراطي والجزائر وسوريا وليبيا ودول المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي. اما حلف حسني مبارك والملك حسين وصدام حسين وعرفات فلا يمكن ان ينجز لنا شيئا وطنيا.

«القصد الحقيقي مما هو حاصل الآن في عمان، هو تطويق سوريا وارباكها، اكثر فأكثر، لان الملك حسين وحسني مبارك وصدام حسين يعرفون انه طالما بقيت سوريا ترفض السير في المشروع الاميركي، والقبول به كما هو مطروح، فانهم لا يستطيعون السير في مخططه. واعتقد ان ياسر عرفات ينفذ هذا المخطط عن وعي» (**الهدف**، دمشق، ٣/١٢/١٩٨٤).

استمرار الحوار

وبالرغم من حدة مواقف المنظمات الفلسطينية وتشدد الموقف الرسمي السوري من انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، فقد تمكن المجلس من الخروج بنتائج تضمنت ضرورة استمرار الحوار مع الاطراف الفلسطينية الاخرى، والعمل مجددا على تصحيح العلاقات مع النظام السوري.

وقد حدد الشيخ عبد الحميد السايح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، النتائج السياسية التي حققها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة بالنقاط التالية:

- «ان م.ت.ف.، استعادت زمام المبادرة فيما يتصل بمؤسساتها وتحركاتها. تأكيد استقلالية الشخصية الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني، وعدم قبول التدخل في الشؤون الفلسطينية.
- «تأكيد العلاقة المميزة بين الشعبين، الفلسطيني والاردني، على قاعدة وطنية تصون حقوق الشعبين، وتمهيدا لتحرك عربي يستهدف المصلحة العامة للشعبين بعيدا عن مشاريع الاستسلام والتفريط بالحقوق الشعبية الثابتة وغير القابلة للتصرف، وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- «التأكيد على الاهمية الجغرافية والسياسية للشقيقة سوريا، وتقدير تاريخها النضالي وقدرتها العسكرية، والعمل على تصحيح العلاقة بيننا وبينها على اسس واضحة وصريحة تضمن حرية الارادة والقرار الفلسطيني والتعامل المتكافىء، من اجل حشد كل الطاقات في مواجهة التحالف الاميركي - الاسرائيلي ومخططاته» (**اليوم السابع**، باريس، ١٧/١٢/١٩٨٤).

واكد صلاح خلف «ابو إياد»، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ان منظمة التحرير الفلسطينية